تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. كتوش عاشور
أ.طرشي محمد

RESUME:

la PME constitue l'élément indispensable à l'intégration et à la diversification économique, tout comme elle peut constituer la principale source de richesses, d'emplois, ainsi que le facteur essentiel de promotion des exportations hors hydrocarbures.

A travers le monde, les vertus des PME sont apparues pendant les crises économiques, car ces structures de production se reconvertissent plus facilement, ont faiblement recours aux licenciements et résistent mieux aux pressions exogènes par leur capacité à mobiliser leurs ressources et les compétences locales disponibles et/ou accessibles. La compétitivité de ces entreprises est fondée sur les avantages de la créativité et de la proximité.

L'économie algérienne connaît de profonds bouleversements depuis la fin des années quatre vingt avec l'avènement de l'économie de marché et les changements intervenus au niveau des dispositifs institutionnels d'accompagnement. C'est dans ces problématiques lourdes que s'inscrivent l'émergence et le développement de la PME en Algérie, appelée à jouer un rôle important dans le processus de reconfiguration des structures économiques. Devant les difficultés de redressement du secteur public, dont un grand nombre d'entreprises a atteint un stade avancé de dégradation, les pouvoirs publics tentent d'orienter leurs actions en faveur du développement de la PME privée qui cadre mieux avec l'économie de marché.

شهدت العقود الثلاثة المنقضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من دول العالم، إذ شكلت مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، بل وإن الثورة الصناعية في أوروبا اعتمدت في بدايا ا على المؤسسات الصغيرة التي لم يتعـد عـدد عمالها في الغالب عشرين عاملا، كما برزت أهميتها أيضا خلال مرحلة البناء الاقتصادي اثر الحرب العالمية الثانية.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الـصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية .

وتجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر ا على توفير فرص العمل في ظـل انخفـاض معدل الادخار بالدول النامية حيث أن هذه المشروعات أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل ، كـذلك تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دوراً مهماً في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية ، وعن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة , تـصبح الـصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتـصادية للمؤسسات الكبيرة

وتتميز المشروعات الصغيرة بقدر ا على علاج العديد من الاختلالات الاقتصادية: مثل الاختلال بين الادخار والاسـتثمار حيـث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار فإن المؤسسات الصغيرة تعمل على علاج ذلك نظراً لانخفاض رأس المـال اللازم لإقامتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة حيث يمكن بالمدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة إنشاء مشروع صغير، ، وأخيرا تـساعد المشروعات الصناعية الصغيرة على زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبيا لأن إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة أقل مقارنـة بالمشروعات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.

وفي السنوات الأخيرة أولت الدول النامية بصفة عامة، ومنها الدول العربية، اهتماما ملحوظا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد كان ذلك كنتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية التي فرضت على الدول النامية إعادة تصحيح اقتصاديا ا بعـد ا يـار المعـسكر الشرقي وفشل الاستراتيجية التي اعتمد ا هذه الدول في مجال التنمية .والجزائر، كواحدة من هذه الدول، أولت في الـسنوات الأخـيرة اهتماما كبيرا ذا النوع من المؤسسات، خاصة بعد المآل الذي وصلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وهذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مغيبا لفترة طويلة ولقد دعم هذا التوجه الجديد انتهاج نظام اقتصاد السوق وفـتح ا ال للمبادرات الفردية.

وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وقد تم إرساء القواعد السياسية والقانونية التي اعتبرت كقاعدة أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

ومن خلال هذه المداخلة سنحاول الاجابة على التساؤلات التالية :

- كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر ؟
- ما هي الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية في الجزائر لدعم وتطوير المؤسسة المتوسطة والصغيرة حتى تقوم بالدور المنوط بها ؟
- ما هي أهم معوقات الاستثمار في المؤسسة المتوسطة والصغيرة ؟

محاور المداخلة :

المحور الأول : التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهم خصائصها .

المحور الثاني : دراسة للمناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المحور الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

الخلاصة و التوصيات.

المحور الأول : التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهم خصائصها

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أثار تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي , ذلك لأنه من الصعوبة بمكان وجود تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الآراء التي طرحت بشان تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات .

أ- غرض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن إجمال أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

* تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية , وتقديم الاستشارات لهذه المنشاة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة .
* تيسير تنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة و نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة .
* تبني فهم أفضل لدور واثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي .
* التعرف على المجموعات المستهدفة بشكل ملائم بغرض وضع آليات استشارية كمدخل لعملية تنمية السياسات ومساعدة القطاعات الفرعية .
* تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم اثر الإصلاح التنظيمي والإجراءات التمويلية وغير التمويلية , وكذا تحليل التكاليف والأرباح بدقة وكذا اقتراح إجراءات التصحيح .

ب- معايير تصنيف المؤسسات:

يتم الاعتماد على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسئولة عن مساندة وتدعيم المنشآت الصغيرة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المنشآت الكبيرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **المعايير النوعية :**

من خلال نتائج الدراسة التي قام بها البروفسور(J.E .Bolton) في بريطانيا في سنوات الستينات [1] عرف خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي:

* أن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكيها بصفة شخصية .
* أن تكون حصتها في السوق محدودة .
* أن تكون مستقلة .

فحسب البروفسور (Bolton) أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تسير من طرف أصحابها أي مالكيها بطريقة مباشرة , كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي أي عدم وجود تفويض للمسئوليات من طرف مالك المؤسسة .

كما يركز البروفسور (Bolton) على أن حصة المؤسسة الصغيرة او المتوسطة في السوق تكون محدودة , فغالبا ما تكون حصتها في السوق ضعيفة بحيث لا تستطيع التأثير بصورة فعالة في أسعار البيع وذلك عن طريق تغيير كميات السلع التي تنتجها .
أما المعيار الثالث الذي اعتمده البروفسور(Bolton) والمتمثل في الاستقلالية , أي أن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تنتمـي إلى مؤسسة كبيرة لا تصنف ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ففروع الشركات الكبرى لا يمكن اعتبارها مؤسسات صغيرة أو متوسطة حتى ولو توفر فيها الشرطان السابقان .
وقد تم تعريف هذه المؤسسات من طرف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا كما يلي :" هي المؤسـسة التي يتحمل فيها مديرها بصفة شخصية ومباشرة المسئولية المالية والتقنية والاجتماعية لها وهذا مهما كان طابعها القانوني "
ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المعايير النوعية المعتمدة من طرف معظم المحللين لتحديد مفهوم أو تعريف لهذه المؤسسات هي :

- المسؤولية : أن يقوم صاحب المؤسسة أو المالك بالتسيير واتخاذ القرارات , حيث يجمع بين عدة وظائف (مالية , تسويقية ....) .
- الملكية :تكون ملكية المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لفرد أو مجموعة محدودة من الأفراد .
- حصتها في السوق : تكون حصة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ضعيفة في السوق.

- **المعايير الكمية :**

تتعدد المعايير الكمية المستخدمة للتمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، ولقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لا يقل عن خمسين تعريفاً مختلفاً للمنشآت الصغيرة يتم الاسترشاد به في مختلف الدول ، كما أوضح وجود اتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة.
و في دراسة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت لجنة الاتحاد الأوروبي لوحظ أن في مختلف دول الاتحاد يتم التمييز بين المؤسسات بالاعتماد على المعايير الكمية والتي تختلف من بلد إلى آخر, ويرجع اعتماد المعايير الكمية في هذه الدول لأسباب إحصائية أو جبائية , وكذلك من اجل تحديد شروط الاستفادة من بعض المزايا والمساعدات في المجالات المالية و الجبائية , كما لوحظ أن هذه المعايير لا تختلف من بلد لآخر فحسب بل حتى داخل نفس البلد ومن برنامج إلى آخر .
يعتبر معيار عدد المشتغلين بالمنشأة هو أكثر المعايير استخداماً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة – نسبياً – في غالبية الدول ولسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعيـة، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعاً متماثلة من السلع وتتقارب في فنونها الإنتاجيـة. ولكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله لحجـم رؤوس الأمـوال المستثمرة وتقنيات الإنتاج المطبقة ودرجة الكثافة الرأسمالية، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقـط وإغفالـه للعمالـة الأسرية بدون أجر والعمالة المؤقتة والموسمية، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة.
نظراً للأسباب سالفة الذكر، يرى البعض أن معيار العمالة لا يعد معياراً سليماً أو كافياً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكـبيرة وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية، إضافة إلى معيارين آخرين هما :
* رقم الأعمال .
* القيمة المضافة .

2- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ثمة مجموعة من الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهمها :
* عنصر العمل : اغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل , وهو ما يتناسب مع فنـون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال .
* تتميز هذه المؤسسات بان لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار, أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته[2], وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في اغلب الأحيان[3] .
* إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست كبيرة , خاصة مخاطر السوق , فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثماراتها و حجم حصتها في السوق .
* اختيار الأسواق : تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة .
* لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج , كما أن هـذه المؤسـسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقـة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد[4].
* المقدرة على جلب المدخرات الصغيرة واستخدامها بطريقة فعالة تتلاءم وظروف الدول النامية[5] , و القدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي .

* إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة اكبر من الصناعات الكبرى , ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق .
* كما تقوم المؤسسات الصغيرة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة , ومن أمثلة ذلك إعداد العمالة الماهرة , فغالبا ما يعمل بالمؤسسات الصغيرة عمالة غير ماهرة والتي تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة إلى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة و المزايا الأفضل [6] .
* وعن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة , تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسات الكبيرة .
*ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل, ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين و تبدلاتها في المدى القصير.
* التنظيم : لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة الذي قد يكون عنصر معرقل للسير الحسن للتنظيم .
* كما تعتبر التقنيات المستخدمة في إطار الصناعات الصغيرة بسيطة وغير مكلفة , إضافة إلى أنها تستخدم مواد وخامات متوفرة محليا , وهذا ما يناسب حالة الدول النامية بتجنب إرهاق لميزانية العملة الصعبة للدولة باستيراد المواد التقنية ذات التكلفة العالية .
*تعتمد المنشآت الصغيرة على الخامات المحلية، وتحصل عليها إما من المنتجين مباشرة في حالة القرب من مراكز الإنتاج، أو من الموردين والوسطاء في الأسواق.

المحور الثاني : دراسة للمناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- تطور الأطر التشريعية :

في ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت الجزائر خلال المرحلة الستينات والسبعينات ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر. وقد كان نتيجة هذا التوجه وضع حد لتوسع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة وتطبيق ضغوط جبائية تقلص من توسع وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة , إضافة إلى حرمان هذه المؤسسات من ممارسة التجارة الخارجية .

ومنذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية , وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1980/1984) والثاني (1985/1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي , وإعادة الاعتبار نسبيا إلى القطاع الخاص و التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة , فصدرت العديد من القوانين وأهمها :

*القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 ,

*القانون رقم 88 - 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988,

و ابتدءا من سنة 1990, طبقت مجموعة من الإصلاحات وتجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني , وتم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.ومن أهم هذه القوانين نذكر :

*القانون 90- 10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض,

*قانون الاستثمار لسنة 1993,

*قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 ,

* القانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 :ويعد هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها.

2- معوقات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تواجه المنشآت الصغيرة و المتوسطة مشكلات عديدة تحول دون تنمية قدراتها وإسهامها الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر و من أهمها نذكر ما يلي :

أ- جمود المحيط الإداري : تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات و الـنظم ذات الـصلة , وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى . باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية.

و الملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليهـا في وقتها المحدد مما ضيع على أصحا ا وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض و يعود ذلك إلى :

- السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي [7] فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبرى لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد العديـد مـن الممارسات المليئة بالصعوبات التي تثبط من عزيمة المستثمر وأصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إراد ا .

- إن الإدارة الجزائرية لم تستوعب بعد خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع ديناميكي ,حيث نجد أن هذه الأخيرة ما تزال متأثرة بمرحلة التوجه الاشتراكي للدولة .

وقد عانى الاستثمار المنتج عبء الإدارة ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبء هذا الجهاز حيث تعكس الأنظمة التـسييرية ميزات محيط غير مرن :

- التأخير المسجل على مستوى الإدارة فيما يخص تقديم الوثائق ودراسة الملفات .

- تعقيد الشبكات الإدارية .

- تفسير ضيق للنصوص التشريعية , وهذا بسبب نقص تكوين الموظفين .

- نقص الإعلام .

أما بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة , تجدر الإشارة إلى انه تستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن , حيث نجد بعض الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة . أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقـدر بـ 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة , و بسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير[8] , وحسب تحقيق قامت بـه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 اشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط . فرغم إنـشاء الـشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة , إذ أن ممثلي الإدارات على مستوى الوكالة لا يقومون بالأدوار المنوطة م وذلك لضعف الصلاحيات الممنوحة لهم , ولوحظ أن مأمور البلدية وممثل المركز الوطني للسجل التجاري هما فقط اللذان اثبتا قدر ما على إتمام مهامهم على مستوى الوكالة [9] , فـالأول يقـوم بالتصديق على الوثائق و الثاني يقوم بتسليم شهادة عدم سبق التسمية و تسليم الوصل المؤقت للمستثمر وذلك بفضل شـبكة الإعـلام الآلي التي تربط الممثل على مستوى الشباك الوحيد بالمركز الوطني للسجل التجاري .

وللإشارة فان الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و 24 أسبوعا, وفي البرازيل بين 4 و 7 أسـابيع أمـا اسبانيا فبين أسبوع و 28 أسبوعا و السويد بين 2 و 4 أسابيع [10].

ب- المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي :

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسسا م, فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجـار يعد أساسيا من اجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة .

فا ال العقاري يعتبر من ا الات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة و العديد من النصوص القانونية [11] . والى حـد الـساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقيـة الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار , وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لـ :

* غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية .

*محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.

* عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال .

ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية مشاريعها الاستثمارية هي مسالة العقار الصناعي فهناك[12] :

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار .

- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات .

- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل , فالمتمعن في النصوص القانونية الصادرة في مجال العقار الصناعي يلاحظ أن الدولة تريد من جهة منح تسهيلات من اجل تشجيع المستثمرين بمنحهم أراضي بأسعار منخفضة نسبيا , الأمر الذي يؤدي إلى خضوع هذه الأراضي للمضاربة , ومن جهة أخرى تريد السلطات جعل الملكية العامة أكثر مردودية وذلك بالاعتماد على أساليب تسيير مختلفة .

- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية وأراضي دومين وأراضي خاصة .., ومن ثم فان مسالة العقار تخضع أحيانا لأكثر من وزارة .

- غياب إطار قانوني وتنظيمي يحدد طرق وآجال و كيفيات وشروط التنازل عن الأراضي أي ليس هناك إلى حد الساعة قانون إطار يجمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطار الاستثمار .

وحسب دراسة قام ا البنك الدولي في سنة 2002, على عينة تتكون من 562 مؤسسة , فان 38% من هذه المؤسسات استغرقت مدة 5 سنوات للحصول على العقار المناسب [13].

ج- مشاكل التمويل : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل , ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع , ويبقى احد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة, حتى وان سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور فان سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة , وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة . و ترجع مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب أهمها :

* ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد , ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة , فان الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

ʘ غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل المدى, ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة المدى , أما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فان البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط . وحسب البحث الذي قام به البنك العالمي فان من بين 562 مؤسسة شملتها الدراسة 11% فقط من احتياجات تمويل راس المال العامل تم تمويلها عن طريق قروض بنكية خلال الفترة 2002/1999[14].

ʘ المركزية في منح القروض .

ʘ نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة .

ʘ القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية , بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون و الضمانات المقدمة.

ʘ ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار[15].إضافة إلى البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة ملف طلب القرض[16] :

- من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي .
- ومن 3 إلى 5 اشهر على مستوى المركزي .

ʘ محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية وذلك راجع لنمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية .

ʘ محدودية المنتجات المصرفية .

ʘ غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب تمويل تنافسي كاف .

وحسب تحقيق قام به مركز الأبحاث(CREAD) كشف أن من مجموع 775 مؤسسة طلبت قروض من البنوك فان 66% فقط تلقت جوابا بالقبول وان أسباب الرفض تركزت في ثلاث محاور :

- بسبب قواعد الحذر التي تطبقها البنوك .
- نقص الضمانات.
- ملفات ناقصة .

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تجميع الوثائق التي يتطلبها طلب القرض حسب نفس التحقيق تستغرق 36 يوما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وان إجراءات التحويل تستغرق وقتا طويلا يتراوح بين 17 و 25 يوما .

أما بالنسبة للبنوك الخاصة , فنظرا لان المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص.

الجدول رقم 01: توزيع القروض من طرف البنوك العمومية والخاصة (الوحدة : مليار دينار جزائري)

القروض	1999	2000	2001
قروض للقطاع العام :	760.597	530.264	549.523
* من طرف بنوك عمومية	760.597	530.264	544.534
* من طرف بنوك خاصة	-	-	4.989
قروض للقطاع الخاص :	173.908	245.309	289.054
* من طرف بنوك عمومية	159.849	218.940	249.358
* من طرف بنوك خاصة	14.059	26.369	39.696
مجموع القروض:	934.505	775.573	838.577
* من طرف بنوك عمومية	%98.5	%96.6	%94.7
* من طرف بنوك خاصة	%1.5	%3.4	%5.3

المصدر: Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat -Actes des assises Nationales de la PME- op-cit .p400.

د- غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية : بالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء و العراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة , إلا انه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية , مما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي , وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقاتها مع الغير [17] . كما يضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشتكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 02 : نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي(كنسبة من الأجر الخام) في بعض الدول سنة 2003

البلد	اشتراكات أرباب العمل (%)	اشتراكات العمال (%)
الجزائر	25	9
المغرب	16.36	3.48
تونس	17.5	6.25
البرتغال	23.75	11

المصدر : Ahmed Bouyacoub (directeur de recherche -cread) - LES PME EN ALGÉRIE : QUELLES RÉALITÉS ?- a partir du site Internet: www.cnam.fr/lise/docgriot16.pdf

ه- مشاكل التموين :

إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة , فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد و التي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية ,الأمر الذي اثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية ,وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا ا ال.

و- ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني:

تواجه معظم المنشات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة و الضغوط الحادة , ذلك أن قوى التدويل و العولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها , بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و صغر الأسواق المحلية التي تخدمها و قلة الديناميكية التكنولوجية.

ولا يوجد في معظم هذه الدول قطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوي وديناميكي, واهم ما يميز هذا القطاع هو قلة المؤسسات الحديثة القائمة على كثافة راس المال , إذ نجد أن العديد منها يستعمل تكنولوجيا بسيطة وتقليدية للغاية ويخدم سوقا محدودة جدا .

وتتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية و التسييرية الوصية عليها بأ ا تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق .

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات و المشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار .

المحور الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

1-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببطء شديد خاصة قبل 1990 ويرجع ذلك إلى اعتماد المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الصناعات الكبرى وعموما فهناك ثلاث مراحل تميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

المرحلة الأولى : وتمتد من 1962 إلى 1982 حيث عرفت هذه المرحلة تنظيما ركز على تحديد توسع و تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة مع الإشارة إلى إقامة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للقانون العام خاصة على مستوى الجماعات المحلية .

فبعد الاستقلال ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الإستخراجية و التحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير , وفي ظل تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية و التي كانت تم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل : صناعة الحديد والصلب , صناعة الميكانيك , الصناعة البترو كيمياوية , صناعة الطاقة والمحروقات .

أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحظيت هذه الصناعات بأهمية ومكانة ثانوية , إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة .

باعتماد الدولة الجزائرية إيديولوجية التنمية القائمة على مبادىء الاشتراكية و التي تعتمد على القطاع العام بصفة أساسية فقد تم ميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتمدت الدولة على الاستثمارات العمومية لبناء قاعدة صناعية ولم يكن للقطاع الخاص دورا بارزا رغم كل التطورات التي شهد ا التشريعات الخاصة بالاستثمار خاصة قانون 1966.

المرحلة الثانية : وتمتد من 1982 إلى 1988

تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدولة وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك اثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام و التي كانت تمول من خزينة الدولة , فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية و المردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة .

و نظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة , وتجلى ذلك من خـلال توقيـف الاسـتثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة و الصناعات الثقيلة و توجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبـل مثـل الصناعات الخفيفة .

وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا وحيويا بامكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق اولويات و أهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة .

وعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخرا كبيرا وذلك لعدة أسباب أهمها[18] :

* سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية ولمدة طويلة من الزمن وبالتالي لم تترك الفرصة للقطاع الخاص إلا في بعض المجالات مثل التجارة .

* احتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من اجل الحصول على المدخلات المستوردة .

*الأسعار كانت تحدد من طرف الجهاز الإداري , أي أن الأسعار لم تكن تحدد على أساس اقتصادي الأمر الذي لم يساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة .

وقد كان هناك تمييز بين القطاع العمومي و القطاع الخاص , فالقطاع الخاص عموما تطور على هامش القطاع العمومي و ليس عن طريق إرادة سياسية واضحة ومحددة , كما أن القطاع الخاص في الجزائر وجه استثماراته نحو إنتاج السلع الاسـتهلاكية ولـيس اتجـاه الإنتاج الصناعي , أما القطاع العمومي فقد أعطيت له كل العناية و الرعاية في إطار الاستثمار والإنتاج .

المرحلة الثالثة : و التي تمتد من سنة 1990 إلى يومنا هذا , وتميزت بمحاولة السلطات الجزائرية إقامة منظومـة مؤسـسات صـغيرة ومتوسطة وذلك من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات التي مست عدة جوانب .

إن اعتماد النهج الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن و الذي كان يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص لم يؤد إلى تحقيـق تنمية اقتصادية , فبمجرد ما انخفضت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة برزت إلى الأفق مشاكل عدة كان يعاني منها القطاع العـام . لذلك عملت السلطات الجزائرية على القيام بعدة إصلاحات تمكنها من الانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي , و قد بدأت منـذ الثمانينـات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية و المالية و اسـتقلالية المؤسـسات العمومية ثم الشروع في عملية خوصصة المؤسسات العاجزة والمفلسة .

وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من اجل تحقيق تنميـة اقتـصادية وإنعـاش الاقتصاد الجزائري , وبدا الاهتمام بهذا القطاع حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , من اجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دفعه إلى العمل الإنتاجي و فتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة .

فكان لهذه السياسة التحفيزية زيادة حقيقية في مجموع نوايا الاستثمار التي تركزت بصفة أساسية في قطـاع المؤسـسات الـصغيرة والمتوسطة , حيث أن 99% من المشاريع المصرح بها لدى وكالة (APSI) من 1994 إلى 1999 تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

الجدول رقم 03 : توزيع مشاريع الاستثمار حسب عدد مناصب الشغل (1993/1999)

عدد العمال	النسبة
من 1 إلى 9	40
من 10 إلى 19	28
من 20 إلى 49	23
من 50 إلى 99	6
من 100 إلى 199	2
من 200 إلى 499	1
أكثر من 500	0
المجموع	**100**

المصدر :المجلس الاقتصادي والاجتماعي – مشروع تقرير : من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – مرجع سابق . ص 26.

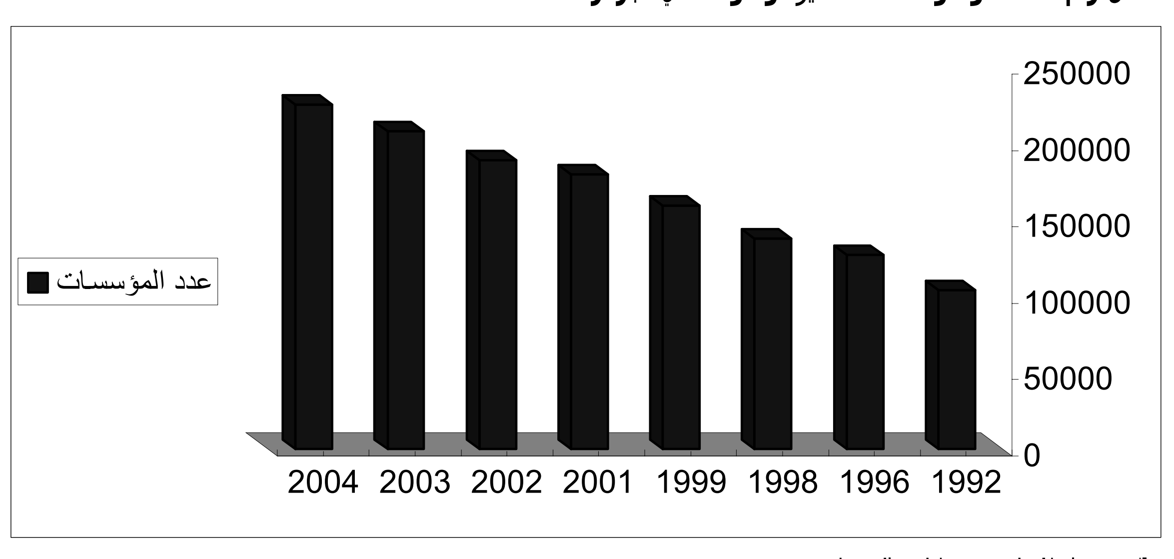
ورغم أن هذه المشاريع لم يتم تجسيدها إلا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا سريعا وخاصة بعد سـنة 2000 , وذلك نظرا للتسهيلات التي قدمتها السلطات المعنية.

الجدول رقم 04 : نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1992 إلى 2004

السنة	عدد المؤسسات	نسبة النمو %
1992	103925	-
1996	127000	22.2
1998	137846	8.54
1999	159507	15.7
2001	179893	12.8
2002	188893	5.0
2003	207949	10.0
2004	225449	8.4

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 01 : نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: انطلاقا من معطيات الجدول رقم04.

2- الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(1999-2003):

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة , إلا أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى و الاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمكانة التي تستحقها الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني , غير انه بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني .

أ- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

ان أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف ضمن المؤسسات المصغرة والتي تضم اقل من 10 عمال كما تتميز بطابعها العائلي و تخصصها في إنتاج السلع الاستهلاكية على حساب السلع الوسيطة والتجهيزات .

الجدول رقم 05 : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

	مؤسسة مصغرة		مؤسسة صغيرة		مؤسسة متوسطة	
السنوات	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
1999	148725	93.2	9100	5.75	1682	1.05
2001	170258	94.6	8363	4.4	1272	0.7
2002	177733	94.3	9429	5	1402	0.7

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من 94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تضم اقل من 10 عمال , وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تريد تحقيق النمو والتوسع, كما أن نسبة محدودة من هذه المؤسسات

تركز على النمو وتسعى إلى لعب دور حيوي في الاقتصاد, وهذه الظاهرة ليست خاصة فقط بالجزائر فالكثير من الدول النامية والمتقدمة تمثل المؤسسات المصغرة فيها اكبر نسبة من حيث العدد فمثلا في فرنسا 93% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات تشغل اقل من 10 عمال.

ب-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية:

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مختلف الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة وهذا بعد أن رفعت الدولة احتكارها لبعض الأنشطة الاقتصادية

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم الأنشطة الاقتصادية لسنة 2003

القطاعات	عدد المؤسسات	النسبة %
البناء و الأشغال العمومية	65799	31.6
التجارة	34681	16.7
النقل والمواصلات	18771	9.1
الخدمات المقدمة للعائلات	15927	7.6
فندقة ومطاعم	13230	6.4
صناعات غذائية	13058	6.2
خدمات مقدمة للمؤسسات	9876	4.7
صناعة الخشب و الورق	8401	4.1
نشاطات أخرى	28602	13.6
ا موع	**207949**	**100**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ أن نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في سبع قطاعات دون غيرها , و أن القطاع الثالث ألا وهو قطـاع الخدمات يستحوذ على نسبة كبيرة من المؤسسات. كما أن قطاع البناء يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات إذ نجـد 31% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في هذا القطاع .

و من الملاحظ أن المؤسسات الخدمية الصغيرة نالت حصة الأسد بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية (الصناعات الصغيرة و المتوسـطة)، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي تباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة ، إلى جانب أ ا السبيل لتحقيق اسـتراتيجية إحلال الواردات[19].

3-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفقا موعة من المؤشرات:

أ-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات :

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95% و بعد الصدمة التي أصـابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينات حيث وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوياته , وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة, فقد تأثر اقتصادها كثيرا من جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط , وتتأثر الجزائر كثيرا بالتقلبات التي تحصل في أسعار المحروقات, لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات , وذلك مـن خـلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجا ا .

الجدول رقم07 :تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 / 2003 الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصـــادرات الإجمالية
السنوات	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**
1990	10934	96.7	369	3.3	11303
1991	11850	98	250	2	12100
1992	10516	97	321	3	10837
1993	9374	92.8	718	7.2	10092
1994	8144	97.6	196	2.4	8340
1995	9008	96.2	355	3.8	9363
1996	12494	93.4	881	6.6	13375
1997	13378	96.3	491	3.7	13889

1998	9855	96.5	358	3.5	10213
1999	12084	96.5	438	3.5	12522
2000	21419	97.2	612	2.8	22031
2001	18484	96.6	648	3.4	19132
2002	18820	96.2	734	3.8	19554
2003	23800	97.2	664	2.8	24464

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء (CNIS).

***مستويات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

إن ما يميز هيكل صادرات الجزائرية هو سيطرة المحروقات (أكثر من 95 %) وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعد في أحسن الحالات 800 مليون دولار أمريكي , ونظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في سنة 2000 إلى 2 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن , حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة .

وخلال السنوات الأخيرة غطت صادرات المتعاملين الخواص متوسط نسبة 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات , وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية , ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجا ا 302 مؤسسة (سنة 2003)[20] , وتقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 4% من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار , وتتوزع صادرات هذه المؤسسات كالتالي :

* 75% منتجات نصف مصنعة .
* 6.75% منتجات خام .
* 6.75% تجهيزات صناعية .
* 5.25% سلع غذائية .
* 3.5% سلع استهلاكية .
* 2.75% تجهيزات فلاحية .

ويعود ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الصادرات إلى عدة أسباب أهمها :

- إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها , بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية .
- إن عدم فعالية الهيئات الاقتصادية و الحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم ا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تصدير منتجا ا , حيث أ ا لا تملك الإمكانيات لمواجهتها .
- عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين , فمن خلال الإحصائيات نجد هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات , وذلك نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها .
- عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية .
- عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجا ا .
- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وهذا الضعف ناتج عن :
  - ضعف المستوى التكويني للعمال و الذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة .
  - المواد الأولية المستعملة في الإنتاج غير مطابقة لمقاييس الجودة.

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

لقد نتج عن عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية , تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل , ويعود ذلك إلى غياب الاستثمارات الجديدة سواء التي تنتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص , وكذلك إلى فشل السياسات التي ترمي إلى استيعاب العمال المسرحين .

وفي ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين وطالبي العمل , ونظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدر ا على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص

التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة . وفي الواقع فإن تشجيع ودعم إقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع مستوى المعيشة وامتصاص البطالة.

الجدول رقم 08: تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنوات	عدد العمال	نسبة التطور %
1999	634.375	-
2001	737.062	16
2002	731.082	0.8-
2003	705.000	3.5-
2004	838.504	18.9

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ أن هناك تذبذب في عدد العمال المصرح بهم , حيث نلاحظ أن هناك انخفاض في عدد العمال المصرح بهم , وهذا عكس ما يشهده عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطور .ويعود ذلك إلى ظاهرة عدم التصريح بالعمال وذلك راجع إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة كبيرة على العمالة غير الأجرية، حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بـأفراد أسرته وبعض الأقارب. ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقّتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن. وكثيراً ما يجرى تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية، مثل مؤسسات التأمينات الاجتماعية.

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تم ببرامج أعدت خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة , كما ابدت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .و تجدر الإشارة إلى أن الأمور بدأت تتغير فيما يتعلق بالثقل المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري , وهو ما يعكس نقطة تحول جوهرية في الأداء .

الجدول رقم 09: تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاع القانوني خارج المحروقات(الوحدة : مليار دينار)

السنوات	1999		2000		2001		2002		2003	
القطاع	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	420	24.6	457.8	25.2	481.5	23.6	505	23.1	550.6	22.9
القطاع الخاص	1288	**75.4**	1356.8	**74.8**	1560.2	**76.4**	1679.1	**76.9**	1884.2	**77.4**
المجموع	1708	100	1814.6	100	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة وصلت إلى 77.4% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات, الأمر الذي يكشف لنا مدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك في ظل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم مداخل التنمية , فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها و تهيئة المناخ الاستثماري لها وذلك من اجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية , وإذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة , إلا أن الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية و المهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية , وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الايجابية للصناعات الكبيرة الحجم .

* إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة و تعتبر من أهم الركائز في محاربة الفقر و البطالة , وقد أثبتت التجارب بأن دعم هذا القطاع الحيوي من خلال تشجيع المبادرة الفردية هو الحل الأمثل للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية .

* لقد كانت منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مهمشة لفترة طويلة من الزمن (المرحلة التي سبقت تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية) حيث تم إخضاع مختلف نشاطات القطاع الخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المراقبة الصارمة و الإشراف المباشر لأجهزة الدولة وتحديد وتوجيه نشاطات هذه المؤسسات بما يتماشى مع استراتيجية التصنيع المنتهجة و طبيعة التوجه

الاقتصادي الاشتراكي للسياسة الاقتصادية , وقد ساهمت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة في عرقلة تطور منظومة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

* تعتبر سنوات التسعينات بداية للاهتمام الجدي بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , وان إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 يعتبر انطلاقة حقيقية للاستثمار بشكل عام و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص , كما أن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01-18 يعتبر بمثابة حجر الأساس لتطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك من وضعه لتعريف رسمي لهذه المؤسسات .

* تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي أو الحصول على التمويل بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد , و رغم ما تم سنه من قوانين و تشريعات خاصة بترقية الاستثمار و ما تم استحداثه من هيئات تعمل على تسهيل عملية الاستثمار عامة و في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة , إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من الواقع الذي يشهده الاستثمار في الجزائر من عراقيل إذ نلمس فجوة كبيرة ما بين القوانين و التشريعات وما يتم على ارض الواقع, وهذا ما تؤكده الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي الذي لا يساعد على نجاح أي برنامج أو سياسة تنموية تهدف إلى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- التوصيات :

ولتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من لعب دور حيوي في الاقتصاد الجزائري نقترح التوصيات التالية :

أولا : الإطار القانوني والمؤسساتي

يجب أن يكون تسيير الإدارة ومختلف الهيئات العمومية محل إعادة تنظيم وتطوير لجميع هياكلها ومهامها وذلك من اجل تمكينها من مسايرة متطلبات اقتصاد السوق , إذ أن الإدارة الجزائرية ما تزال متأثرة إلى حد بعيد بمرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري .

ومن اجل ذلك يجب :

- إعادة تكوين و رسكلة موظفي الإدارة وتمكينهم من فهم متطلبات اقتصاد السوق , وذلك من اجل مواكبة التطور الحاصل على مستوى التشريعات المتعلقة بترقية الاستثمار وتشجيع المبادرة الفردية .
- إتباع سياسة لامركزية في الإدارة وذلك من اجل تخفيف العراقيل البيروقراطية خاصة وان الإدارة تتطور ببطء شديد بالمقارنة مع مقتضيات التنمية .
- إقامة جهاز موحد يتكفل بترقية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد أهدافه بدقة متناهية .

ثانيا: المنظومة المصرفية

ومن اجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب وضع آلية فعالة من اجل تمويل هذه المؤسسات , حيث أن البنوك الجزائرية تعتبر من المعوقات الأساسية لتطور الاستثمار وهذا في ظل سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفي الجزائري وضعف البنوك الخاصة ولذلك يجب :

- تطوير آليات تمويل تتلائم مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إلغاء مركزية اتخاذ قرار منح القروض (البنوك العمومية) أو الرفع من الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن تمنحها البنوك على مستوى وكالاتها .
- تشجيع قيام المؤسسات المالية ذات راس المال المخاطر .
- تشجيع قيام مؤسسات ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا : المجال العقاري

من اجل تخفيف من حدة مشكل الحصول على العقار الصناعي المناسب لقيام المشاريع الاستثمارية يجب :

- القيام بجرد شامل يحدد من خلاله الأراضي الشاغرة و غير المستعملة و الحد من الانتشار و التوسع الفوضوي للبنايات .
- توضيح ملكية الأراضي العمومية وذلك من اجل تفادي مشكل سندات ملكية الأراضي .
- إعادة النظر في كيفية منح الأراضي على مستوى المناطق الصناعية من جهة , وكذا إعادة النظر في المساحات الشاسعة المملوكة للمؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تعتبر غير مستغلة بشكل عقلاني من جهة أخرى .

رابعا : الإعلام

يجب إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها و إفادة المستثمرين بها وذلك من اجل توجيه الاستثمار , وكي تكون لدراسات الجدوى قاعدة من المعطيات الاقتصادية الأمر الذي يجعل هذه الدراسات فعالة في اتخاذ قرار الاستثمار على أسس سليمة .

خامسا: ترقية المقاولة من الباطن

يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تلعب دورا فعالا في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق نظام التعاقد الذي يساعد على تخفيف تكلفة الإنتاج وتحفيز إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة .

[1]بعد تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا في سنوات الستينات كلفت السلطات البريطانية البروفسور(**Bolton**) بدراسة أسباب هذا التراجع وقام بتشكيل لجنة سميت باسمه .

[2]د . محمد هيكل – مهارة إدارة المشروعات الصغيرة- مجموعة النيل العربية الإسكندرية .2003. ص 20.

[3] د. فريد راغب النجار – إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم – مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية , 1999/199 . ص8.

[4] أ. قويدر عياش مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعـة عمـار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل2002.

[5] د.عبد المطلب عبد الحميد , التمويل المحلي والتنمية المحلية. الدار الجامعية الإسكندرية مصر2001 ص222.

[6] د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية, جمهورية مصر العربية , 2002 . ص 20

[7] أ. الهادي مباركي , المؤسسة المصغرة : المفهوم والدور المرتقب مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر العدد 11 – 1999 ص139.

[8] ا لمس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, جوان 2002 . ص48

[9]Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat .Actes des assises Nationales de la PME. Janvier 2004.p394.

[10] د . قدي عبد ا يد , مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد , من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحـديات المناخ الاستثماري الجديد , 22 – 23 افريل 2003

[11] ونذكر منها :

- المرسوم التشريعي رقم93- 12 المؤرخ في 1993/10/5 و المتضمن ترقية الاستثمار .
- الأمر الوزاري رقم 28 المؤرخ في 15 ماي 1994 المتعلق بكيفيات المساعدة والتسهيلات في مجال منح الأراضي للمستثمرين .

[12] ا لمس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص54.

[13]Rapport de la Banque Mondiale .Les contraintes du développement en Algérie au scanner énergie et mines .Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines .N 3 – Novembre 2004.p32.

[14] Rapport de la Banque Mondiale .Les contraintes du développement en Algérie au scanner .énergie et mines op-cit.p32.

[15] د. شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعـة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002.

[16] أمبارك .إطار في بنك , مداخلة بعنوان : عوائق التمويل . من الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في الجزائر واقع وأفاق جامعة سعد دحلب البليدة 26-27 افريـل 2005 .

[17] د . قدي عبد ا يد , مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد , من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحـديات المناخ الاستثماري الجديد , 22 – 23 افريل 2003 .

[18] conseil national économique et social – contribution algérienne au 3éme sommet euro- méditerranéen des CES – Casablanca 27et 28 Novembre 1997.

[19] د. حسـين رحـيم ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:نظام المحاضن . من الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الـصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002.

[20] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat –Actes des assises nationales de la PME –op.cit . p42.